BAH
320.095365
AL-AMA
Sep 1995

الوحدة الوطنية
والتنسيق الجدي بين قوى المعارضة كفيل بدحر مناورات السلطة واجبارها على الحوار الوطني الشامل

الأمل

الأمل ـــ السنة الرابعة ـــ العدد التاسع والثلاثون ـــ سبتمبر (ايلول) ـ ١٩٩٥

الافتتاحية

الاصرار على مواصلة نفس السياسة هو "المفاجأة المستمرة"

ثلاث نقاط ملفتة وردت في تصريح رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في لقائه مع الصحافة المحلية في ١٩٩٥/٩/١١ .

النقطة الأولى: "إن ما حدث في البحرين كان مفاجأة للجميع".

النقطة الثانية: "الأمر الأكيد أن هناك أيادي أجنبية خططت لذلك".

النقطة الثالثة: "وجود ترتيبات لزيادة صلاحيات مجلس الشورى بما يمنح دوراً أكبر لمزيد من الفعاليات للمجتمع".

النقاط الثلاث مكلمة لبعضها، وترسم لوحة صادقة لحد كبير، لسياسة حكومة البحرين، ما قبل الأحداث، كما تؤكد عزمها على مواصلتها لما بعد الأحداث رغم كل ما حدث.

ومع ذلك، فإن رئيس مجلس الوزراء، لم يوفق في إعلانه بأن ما حدث في البحرين كان مفاجأة للجميع، وهو بهذا التصريح إنما يدين جهاز مخابرات أمن الدولة الذي يرصد كل شاردة وواردة، ويحصي على المواطنين أنفاسهم، كما أنه يؤكد فشل هذا الجهاز الذي استمر ما يقرب من ثلاثين عاماً تحت قيادة إيان هندرسون وطاقمه البريطاني معتمداً على سياسة القوة، والقوة وحدها، وإطلاق اليد بلا حسيب ولا رقيب، في استتباب ما يسمونه "الأمن والاستقرار" وينمُّ بعد ذلك عن عجز الحكومة عن متابعة ما يجري في البلاد.. وعن إدراك كنه وعمق المشاكل التي يواجهها المواطنون، والمحجوبة وراء ستار القمع الكثيف.

لقد حذرت القوى الوطنية، مراراً وتكراراً، من احتمال انفجار الوضع في أي وقت، إذا استمرت سياسة الحكومة القائمة على تجاهل تلك المشاكل واعتمادها القمع والارهاب لإخفائها. وقلنا مراراً، أن لا أحد يستطيع أن يتكهن بحجم وقوة هذا الانفجار.

وبعد سلسلة من المتغيرات العالمية والاقليمية كسقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وسقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا والنظام الفاشي في شيلي وغيرهم من مثل هذه الأنظمة، والاجتياح العراقي للكويت وما لحقه من غزو اميركي لمنطقة الخليج والجزيرة وما سببه من خسائر فادحة للامة العربية بمجموعها صار واضحاً للعيان أن تغييب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، لا يمكنه أن يحمي نظاماً أو أن يساعد على بقائه واستمراريته.

وكان المفروض في هذه الأنظمة، وخاصة نظام الحكم في البحرين، الذي يعاني من اتساع الفجوة بينه وبين شعبه ولم يحاول جسرها حتى الآن.. كان المفروض فيها أن تستخلص الدروس والعبر من هذه الأحداث والمتغيرات وتقر بالحقائق التي أسفرت عنها.

ومن العيب على رئيس وزراء دولة البحرين الاستمرار في تشغيل اسطوانة الأيدي الأجنبية، والأيدي الأجنبية هي التي لا تزال تدير شؤون البلاد، والمعروف منها الجنرال البريطاني إيان هندرسون وطاقمه في أجهزة الأمن والمخابرات.

ولو كانت الأحداث من فعل الأيدي الخارجية، لانتهت باعتقال من توجههم تلك الأيدي. لكن آلاف المعتقلين مع الافراط الشديد في استخدام العنف ضد المواطنين لم يوقف الأحداث، وقد اضطرت السلطة إلى الدخول في مفاوضات مع بعض قادة الانتفاضة الموجودين في سجونها.. مقايضة إياهم بإطلاق سراح المعتقلين مقابل أن يساعدوا على تهدئة الأوضاع في البلاد.

فكيف يوفق الشيخ خليفة بين كلام وتصرف حكومته؟!

أما الحديث عن زيادة صلاحيات مجلس الشورى واعطائه دوراً أكبر.. فهذا إصرار على الخطأ الكبير.

مجلس الشورى بموجب نظامه الأساسي والداخلي، انشأته حكومة البحرين كبديل عن المجلس الوطني والدستور.. وهو أمر مخالف للدستور ويتناقض مع درجة تطور المجتمع البحريني الذي يتطلب مؤسساتٍ أكثر تطوراً من السابق لا مؤسسات أكثر تخلفاً لا حول لها ولا صلاحية كمجلس الشورى الذي يعقد جلساته وراء الأبواب المغلقة والذي لا يسمح له نظاماه بأن يناقش أي أمر مالم تحله الحكومة اليه، وهو مجلس لا يمكن أن يكون، أو يقبل كبديل عن المجلس الوطني كامل الصلاحية، المشرّع والمراقب والمحاسب للسلطات الباقية.

لكن الاستمرار في السياسة الخاطئة ، إنما هو استمرار للأزمة ولاحتمالات انفجارها في كل وقت وبأشكال مختلفة. خاصة وأن سياسة ارهاب المواطنين وترويعهم قد فقدت تأثيرها، وسقط حاجز الخوف واستعاد الناس ثقتهم بأنفسهم وبقوتهم.

ولا يمكن لنهج فاشل، أن يصلح للحياة مرة أخرى.

فالحل السليم هو الاسراع في إجراء المفاوضات الرسمية بين الحكم وكل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الممثلة في الوفد الشعبي على أرضية العريضة الشعبية المفروض استلامها من هذا الوفد من قبل أمير البلاد بهدف الوصول إلى مخرج سليم للأوضاع المتوترة، يستند على قاعدة المشاركة السياسية عبر تفعيل الدستور وإقامة الحياة الديمقراطية طبقاً لبنوده، والاقلاع عن محاولات المراوغة والترقيع واعتماد كل ما سبق فشله وعدم جدواه.

ARAB WORLD
DOCUMENTATION UNIT
EXETER UNIVERSITY

اتحاد عمال البحرين يطالب بالتضامن مع المعتقلين واستنكار سياسات الحكومة

بعث اتحاد عمال البحرين برسالة الى الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، حول مستجدات الوضع في البحرين جاء فيها

"أن السلطات البحرانية لا تزال تحتجز العشرات من المواطنين دون أية مبررات أو تهم محددة وقد شملت العديد من العمال بينهم عدد من النقابيين ضمن حملات مداهمة واعتقالات عشوائية ومن هؤلاء النقابيين (حسن سرحان - عدنان ابراهيم المعراج - محمد علي جاسم) وقد جاء اعتقالهم ضمن الحملات العشوائية التي شملت قراهم وأماكن سكناهم، والمعلوم أن هؤلاء الأخوة قد سبق اعتقالهم في أوائل الثمانينات عندما فشلت الحوارات التي جرت بين اتحاد العمال العرب والسلطات البحرانية.

إننا نطالبكم بالتدخل لدى السلطات البحرانية لإطلاق سراحهم ومخاطبة المنظمات النقابية العربية والدولية وكذلك المنظمات الحقوقية ومنظمتي العمل العربية والدولية للاحتجاج لدى السلطات في البحرين ومطالبتها بإطلاق سراحهم.

(وقد وردنا ان الحكومة قد اطلقت سراح النقابيين حسن سرحان ومحمد علي جاسم مع المجموعة التي اطلق سراحها يوم ١٠ سبتمبر . تهانينا لجميع الاخوة الذين اطلق سراحهم - هيئة تحرير الأمل)

بيان الأمانة العامة للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تضامناً مع عمال البحرين

أصدرت الامانة العامة للاتحاد بيانا بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٤ ، حول الاوضاع النقابية والسياسية في البحرين جاء فيه:

"تتابع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بقلق بالغ استمرار السلطات البحرينية بانتهاك الحقوق والحريات النقابية في البحرين، حيث ما زال يقبع في غياهب السجون البحرينية العديد من النقابيين والعمال، وما زال نقابيون بحرينيون يعيشون خارج البحرين ولا يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم.

إن قضية الاعتراف بالحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي وتطبيقها وتطويرها تأتي في مقدمة الأهداف التي يناضل في سبيلها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وجاء دستوره ليربطها ربطاً موضوعياً بالحقوق والحريات العامة والاساسية وهو من هذا المنطلق يناضل دون هوادة من أجل صيانة وتكريس ما هو قائم من نقابات والمطالبة بإقامتها في الأقطار العربية التي تحرم قيام المنظمات النقابية أو تشجع على إقامة تنظيمات بديلة لا تمت إلى النقابية الحقيقية بصلة.

وترى الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أن هذه القضية تتكامل مع قضية توسيع وتطوير الحريات العامة والأساسية في الوطن العربي وفي إطار التوجه الديمقراطي العام المتنامي حالياً في العالم. وإن ارساء قواعد السلم الاجتماعي والاستقرار من أجل تحقيق التنمية وزيادة الانتاج وتحسينه تقتضي تكريس الحياة الديمقراطية من ضمن ذلك الحقوق والحريات النقابية والاعتراف بالتنظيمات النقابية الحقيقية قانوناً وإقامتها فعلياً لتمارس دورها في التعبير عن مصالح العمال والدفاع عنها شأنها شأن التنظيمات المهنية الأخرى في المجتمع.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب منذ سنين طويلة في سبيل اعادة الحياة النقابية الحقيقية إلى البحرين وفق الصيغ والمعايير التي كفلتها اتفاقيات العمل العربية والدولية وبالرغم من الوعود التي أطلقت من قبل المسؤولين البحرينيين والتعهدات العديدة التي أعطيت بالتعاقب من وزراء العمل في البحرين للأخ/ الأمين العام للاتحاد وبعض الأخوة أعضاء الأمانة العامة.

إلا أنه لما يؤسف له أن يتردى الوضع النقابي في البحرين من سيء إلى اسوأ فما زال في سجون البحرين معتقلين نقابيون وما زال النقابيون البحرانيون المطرودون من بلادهم ممنوعين من العودة إليها وحتى عندما حاول بعضهم ممارسة حقه كمواطن في العودة إلى وطنه وأهله احتجز في المطار لظروف بالغة السوء وبالتالي أعيد طرده مجدداً، هذا إضافة إلى استمرار السلطات البحرينية بحظر حق التنظيم النقابي والحريات والحقوق النقابية وفق معايير العمل العربية والدولية.

وأمام هذا الوضع فإن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تعبر مجدداً عن تضامنها ودعمها لعمال البحرين في نضالهم من أجل تكريس الحقوق والحريات النقابية، ولسوف تستمر في بذل كل جهد على كافة المستويات العربية والدولية من أجل ترسيخ وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في البحرين وعودة النقابيين البحرينيين إلى وطنهم ليقوموا بدورهم في بناء وتقدم وتطور البحرين وتطالب الأمانة العامة بإيقاف حملة الاعتقالات وإطلاق سراح المعتقلين في السجون البحرينية فوراً.

جريمة اغتيال الشهيد سعيد الاسكافي ستبقى وصمة عار في جبين القتلة

مساء يوم الأربعاء ١٩٩٥/٦/٢٨ داهمت قوات الشرطة بيت عبدالرسول الاسكافي بهدف إعتقال ابنه سعيد . وبالرغم من عدم وجوده، فقد تم تفتيش المنزل ومصادرة جواز سفره وأمروا والديه بضرورة حضور إبنهما الى مركز شرطة منطقة الحمبلي.

وفي صبيحة اليوم التالي الخميس ٢٩/٦/ ١٩٩٥ اصطحب الوالد ابنه الى المركز المذكور، ولم يعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت.

وبما أنه لا يسمح عادة لذوي المعتقلين بالإلتقاء أو الإتصال بأبنائهم، فلم يكن يعرف ما يجري لهم. وبتاريخ ١٩٩٥/٧/٨ تلقت اسرة الشهيد مكالمة هاتفية من وزارة الداخلية تفيدهم أن صحته قد تدهورت ، وأن عليهم الذهاب الى المستشفى العسكري. وهناك فوجئوا بأن سعيد قد أصبح جثة هامدة، عليها آثار التعذيب الوحشي. وعندما حاولوا معرفة أسباب الوفاة من مسؤولي المستشفى قيل لهم، بأن الشرطة سلمتهم إياه ميتا، مدعية بأنه قد مات في حادث مروري. وقال الطبيب المسؤول أن هناك أوامر من وزارة الداخلية بتشييعه ودفنه من قبل عائلته فقط. وقد أجبر والده على تسلم الجثة والتوقيع على ورقة تنص بان الوفاة تمت بسبب حادث مروري!!

إثر إنتشار خبر وفاة الشهيد تحت التعذيب سرت موجة غضب واسعة في أوساط المواطنين الذي توافدوا على بيته في السنابس ، فتحول ذلك الى تجمع ضم أكثر من سبعة آلاف مواطن.

وعند تفسيل الجثة ، كان والده يردد : هذه جثة ولدي الذي تدعي وزارة الداخلية بانه مات بسبب حادث مروري.

وقد عبرت الجماهير عن استنكارها لهذه الجريمة بالتوافد على المقبرة في منطقة النعيم ، من مختلف انحاء البحرين ، ورددت الهتافات ضد هندرسون وضد خليفة بن سلمان ، مطالبة بمحاكمة القتلة في محكمة عادلة .

وامام موجة الغضب ، حاولت الداخلية استرضاء والد القتيل ، فاتصلت بالشيخ سليمان المدني لاستدعاء والد الشهيد الى بيته لتقديم عرض الداخلية ، الا ان والد الشهيد رفض الذهاب الى بيت المدني ، حيث لاحاجة له عنده، فماكان من المدني الا ان اذعن لطلب الداخلية، ونقل الى والد الشهيد "عرضها" بتقديم مبلغ الى والده!

لقد كان وقع هذا العرض على الوالد ابلغ من جريمة القتل، حيث يستحيل على اب الشهيد ان يأكل من لحم ولده ، فما كان منه الا ان رفض عرض الداخلية وتقدم برسالة الى وكيل الوزارة مطالبا فيه بتقديم القتلة الى المحاكمة ومحاكمتهم على الجريمة النكراء التى ارتكبوها.

ولم تكتف الداخلية بذلك ، فحيث احتشدت الجماهير في المقبرة منددة بالقتل ، مطالبة بالثأر لدم الشهيد ، اقدمت فرق الشغب على اطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع ، فجرحت اكثر من ١٥٠ مواطنا بعضهم فقد عينه ، واضطر البعض للسفر الى خارج البحرين للعلاج، حتى لا يتعرض للاعتقال والتعذيب على يد جلاوزة هندرسون .

رسالة عائلة الشهيد

التاريخ ١٩٩٥/٧/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الى سعادة / وكيل وزارة الداخلية الموقر

تحية طيبة وبعد

أبعث الى سيادتكم رسالتى هذه طالباً منكم البت في قضية ابني سعيد عبدالرسول حسن الذي توفي تحت وطأة التعذيب.

سيدي سعادة الوكيل/

لقد داهمت الشرطة منزلنا في منطقة سنابس ليلة الخميس الموافق ٢٩٩٥/٦/٢٨ ، وذلك لاعتقال ابني المذكور اعلاه وصادف عدم وجوده في المنزل وعند الصباح أمرته بالذهاب وتسليم نفسه الى اقرب مركز شرطة .

وقد فعل ما أمرته وسلم نفسه في صبيحة يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٦/٢٩ الى مركز شرطة الحمبلي.

هذا وقد تلقينا مكالمة هاتفية من وزارة الداخلية في تاريخ ١٩٩٥/٧/٨ ، مفادها ان ابني سعيد صحته متدهورة وعلينا الذهاب اليه في المستشفى العسكري.. وعلى إثر هذه المكالمة ذهبنا للسؤال عنه فوجدناه جثة هامدة . علماً بأنه كان في صحة جيدة لايشكو من مرض أو علة.

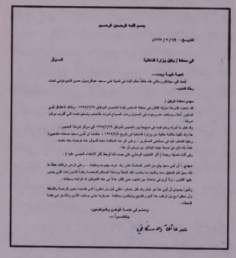

وفي أثناء تغسيله وجدنا (آثار التعذيب الوحشي على جسده كما لوحظ آثار الاعتداء الجنسي عليه)

سيدي : ان ابني سعيد يبلغ من العمر السادسة عشر وقد عرف بهدوءه وسكينته... وعلى فرض ارتكابه خطأً ما فإنه يحق لكم التحقيق معه وتأديبه بما يناسب ذلك الخطأ بواسطة المحاكم المختصة وفقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون، ولا أرى فيما حدث من تعذيب حتى القتل عدلاً في حقه كمواطن له كرامته وسيادته .

وأخيراً ياسيدي ان ابني هذا هو ابنكم وقد قتل عندكم ، فكلي أمل بأن تنظروا الى قضيته بعين الرحمة والشفقة وأن تحققوا مع من ارتكب هذا الجرم الشنيع وتحاكموه محاكمة عسكرية حتى يستتب الامن والامان في بلدنا المعطاء

ودمتم في خدمة الوطن والمواطنين

وشكراً

انتبهوا جيداً .....

لا بديل عن المجلس الوطني المنتخب كامل الصلاحيات الحوار الامني لايمكن ان يكون بديلاً عن الحوار السياسي الشامل

الصراع الدائر في بلادنا منذ اربع سنوات ، وبشكل علني ، يتركز حول ضرورة اعادة الحياة البرلمانية واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات .

وهذا المطلب الديمقراطي العادل الذي اجمعت عليه الشخصيات الديمقراطية والاسلامية في لقاءاتها الاولى التي تمت في بداية عام ١٩٩٢ ، والتي تمخض عنها العريضة التي وقعها قرابة ٣٠٠ شخصية بارزة في البلاد، وتم تسليمها الى امير البلاد، لم يجر عليه اي تعديل بعد اعلان الامير عن مراسيم تشكيل مجلس الشورى ، تلك المراسيم التي حددت بوضوح ، ان هذا المجلس ليس تمثيلياً وليس تشريعياً وليس رقابياً ، وانما هو هيئة ملحقة بمجلس الوزراء تجتمع بشكل سري ، ويقدم المقترحات لمجلس الوزراء في القضايا التي تحال اليه!! ولم تشر اي فقرة من فقرات المرسومين الاميريين الى اية علاقة للمجلس بالدستور .

بعد تشكيل المجلس باكثر من عام ، وبعد ان كشفت التجربة للجماهير الواسعة ، صدق تحليلات وتوقعات المعارضة السياسية حوله، استعادت الشخصيات المذكورة آنفاً سعيها لمطالبة الأمير بضرورة اعادة النظر في القرارات التعسفية التي اتخذها في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وتعليق المواد الأساسية في الدستور، واجمعت الغالبية الساحقة من شعب البحرين بأن المطلب السياسي الاساسي في هذه المرحلة هو اعادة الحياة البرلمانية ، بتفعيل الدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات: التشريعية والرقابية ، بالاضافة الى المطالب التي عبرت عن حجم المشاكل وتراكمها ، حيث تزيد سنويا كلما امعن النظام في تجاهل الارادة الشعبية .

وبدلا من التجاوب مع الغالبية الساحقة من الشعب ، واستقبال اللجنة المكلفة بتقديم العريضة ، فتحت وزارة الداخلية سجونها ومعتقلاتها ومحاكمها وسلطت فرق الشغب ووسائل التعذيب على الجماهير ، فقتلت من قتلت وابعدت من ابعدت واعتقلت الالاف واستباحت الحرمات في بعض القرى، وسعت الحكومة جاهدة لتزييف حقيقة الامور والمطالب والاهداف والقوى التي تقف وراء الاحداث ، ثم اكتشفت انه لا مناص من الحوار مع قادة حركة احرار البحرين حول قضايا المعتقلين والانتفاضة، وضرورة اعادة الامور الى ماكانت عليه!!!

وبقيت العريضة الدستورية تظلل سماء البحرين ، وبقي المطلب الأساسي هو اعادة الحياة البرلمانية ، واكتشفت الحكومة عقم اساليب مواجهتها للناس ، دون ان ترتدع وتعلن للعالم العودة الى الطريق المستقيم، طريق الانتخابات لمجلس وطني .

هكذا يعلن رئيس الوزراء ، وكأنه لم يتعلم شيئا من الاحداث التي هزت البحرين والخليج برمته ، فيحدث عن نية الحكومة لتطوير مجلس الشورى بحيث يستطيع مواكبة المجتمع.

لاشك انه اعلان مهم ، فالمجلس قاصر منذ اللحظة الاولى لانشائه، واكثر تخلفاً من كل المجالس الشورورية التي اعلن عنها في بلدان الخليج والجزيرة الاخرى ، وبالتالي هل يريد "ابوعلي" ان يطور المجلس ليصل الى افضل مجلس شورى في منطقة الخليج ؟ مع ان المطلوب هو اقامة السلطة التشريعية التي تفتقدها الدول الخمس في مجلس التعاون الخليجي.

يمكنكم ايها السادة تطوير مجلس الشورى، بالاعلان عن جلساته السريّة حاليا ، يمكنكم اضافة المرأة الى اعضاء المجلس ، استجواب الوزراء فيه ، انتخابه ، اعملوا ما شئتم ، ولكنه سيبقى مجلس شورى ، وليس سلطة تشريعية تمثل الشعب ، وتراقب الحكومة ، وتستند على الدستور ، وبالتالي فان كل الترقيعات في مجلس الشورى لاتحل ولا تربط ، وليس الشعب معنيا بها ، طالما انه لايمثله ولا يعبر عن كونه السلطة التشريعية والرقابية على الحكومة ، وحتما لن يحل الأزمة ، وستجدون انكم فعلا تلعبون في الوقت الضائع، ومع شعب يدرك جيدا كل التكتيكات البائسة والمكشوفة التي تقومون بها.

ان الحوار الذي دار بين حركة احرار البحرين ووزارة الداخلية برئاسة اللواء هندرسون ، هو حوار يتعلق بنتائج الجريمة التي ارتكبتها السلطة عندما قررت مخاطبة قسم معين من الشعب بالرصاص ، من الاعتقالات والمحاكمات الجائرة والابعادات وما الحقته من خسائر جسيمة في ممتلكات الناس وحياتهم في القرى، اي انها تريد العودة الى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ .

ومع اهمية هذا الحوار ، وضرورة عودة الحكومة الى جادة الصواب ، فان التأخر عن مناقشة العريضة الشعبية مع الوفد الشعبي الذي يمثل كل التيارات الفاعلة في البلاد، يعني بوضوح ان العريضة اللاحقة ستضم مطالب جديدة ، لن يكون في مقدمتها فقط التحقيق في الجرائم التي ارتكبها هندرسون والحكومة خلال عام كامل ، واما ستضم كل الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة مع عدد كبير من المواطنين ، وعلى الصعيد العام .

المطلوب ، قرار شجاع من الأمير ، اذا لم تكن لديه الرغبة في الحوار مع شعبه، الاعلان عن العفو العام ، وتعطيل الاوامر الأميرية لعام ١٩٧٥ ، والاعلان عن انتخابات جديدة لمجلس وطني كامل الصلاحيات .

وبدون ذلك ، فان هذه الاسرة تحرث فعلا في البحر ، وتفتش عن ابرة في غرفة مظلمة غير موجودة فيها ، وستبقى الأزمة وتستفحل ، وستكون الاحداث السابقة مؤشرا لااكثر لما يمكن ان تتطور اليه الامور.

تصريحات وزير الاعلام ، ومن يقف وراءها

توقع المراقبون ان يكون تغير وزير الاعلام مدخلا لسياسة اعلامية جديدة يتبعها رئيس الوزراء ، تعتمد على تقديم الحقيقة للرأي العام المحلي والخارجي ، وعدم اللف والدوران او نكران الواقع ، كما حدث مرارا مع السيد وزير الاعلام السابق، الى الدرجة التي باتت معروفا انه وزير الكذب.

وكانت المفاجأة الاولى تصريحات السيد المطوع اثناء زيارته الى اوربا، والتي قال فيها بأن التعديل الوزاري لا علاقة له باية احداث في البحرين ، وجاء تلبية لرغبة اميرية في تحسين الاداء الحكومي في عدد من المواقع !

ولم يقف المراقبون طويلا امام هذه المسألة ، لان تصريحات الوزير السابق حول سبب استمراره ربع قرن من الزمان بعهد "الى الاستقرار في البلاد"، لم يعض عليها الا اسابيع محدودة، وبالتالي اعتبرت تصريحات سلفه سقطة من وزير لم يتعود على الاضواء بعد.

ولكن الوزير المطوع ، المسئول عن الاعلام ، لم يتردد عن القول للاذاعة البريطانية في الثامن عشر من الشهر المنصرم ، بانه لايوجد اي حوار بين الحكومة واطراف المعارضة ، لسبب بسيط ، حسب زعم الوزير ، انه لاتوجد معارضة بالبلاد،أي ان جميع المواطنين يقفون طابورا طويلا وراء الامير والأسرة الحاكمة ورئيس الوزراء!!!

واذا احسنا الظن بالوزير ، وقلنا بانه لايدري بأن وزير الداخلية واللواء هندرسون لم يطلعوه على الحوار الذي دار بينهما وبين قادة حركة احرار البحرين في مبنى وزارة الداخلية ، فمن الصعب جدا تفسير الشطر الثاني من تصريحه بانه لاتوجد معارضة في البلاد!!

هذه التصريحات يمكن ربطها مع تصريحات رئيس الوزراء في مطلع سبتمبر التي قال فيها بأنه قد فوجيء بالاحداث في البحرين ، وان شعب البحرين هو الذي قبر الفتنة ، وان المتآمرين من الخارج ، وان الاستقرار يسود البلاد.

اذاً وصلنا الى حل صحيح للمعادلة الصعبة من الدرجة الرابعة او الخامسة ، فليس في مخيلة رئيس الوزراء معلومات تفيد بان سحراً داكنة تقترب من سماء البحرين منذ مطلع العام ١٩٩٤ ، والحق على هندرسون الذي لم يقدم التقارير الكافية لرئيس الوزراء !! وبالتالي فقد فوجيء بالاحداث ، وشعب البحرين وقف ضد المتآمرين من الخارج، وسارت القافلة مطمئنة بعد ذلك!!!

ولان السيد المطوع قريب للغاية من رئيس الوزراء ، وينطق باسمه ، فقد كانت المعلومات المتوفرة لديه هي المستوحاة من رئيسه ، ولا يمكن ان تكون هناك معارضة او حوار طالما ان طويل العمر الحاكم بأمره ، خليفة بن سلمان يقول ماقاله!!

ولكن ذلك غير معقول في البحرين ، لان خليفة بن سلمان يعرف كل شاردة وواردة ولابد ان هناك سيناريو متفق عليه داخل الأسرة الحاكمة ، وعلينا ان نجمع المعلومات لمعرفة "الدبلوغ" الذي يجري داخل مجلس الوزراء في موضوع العلاقة بين المعارضة والحكومة .

فلا يمكن لوزير الداخلية ان يجري حواراً مع قادة حركة احرار البحرين ، دون علم رئيس الوزراء ، ولا يمكن ان يجري حوار بين المعارضة والحكومة ، وهو حدث كبير بالنسبة للبحرين ، دون ان تكون الحكومة في الصورة او ان يسمع الوزراء الثانويون شيئا عن ذلك من الشارع اذا لم يخبرهم رئيسهم في الاجتماع!!

وبالتالي فان وزير الداخلية يجري الحوار ، او بالاصح اللواء هندرسون ، وللضغط على الحركة لايتردد الوفد الحكومي من القول بأن رئيس الوزراء قد أمر بايقاف المحادثات ، للتدليل على " الغضب والاستياء" وسط الاسرة من " استمرار التجاوزات وانتهاك الاتفاق " !!

اما وزير الاعلام فمطلوب منه ان يصرح ما صرح به ، للتأكيد بأن الحوار غير رسمي ، وغير ملزم للحكومة ، لانه حوار امني يعني وزارة الداخلية ، وبالتالي ليست الحكومة معنية بالحوار الشامل، لانها / كما قال هندرسون في الاجتماع الذي تم يوم ٩ سبتمبر عن وزير الاعلام ، بانه لايمثل شيئا!! / لاتمثل شيئاً، والقرار السياسي بيد مجلس العائلة او بيد هندرسون .

وماذا يعني هذا السلوك خارجياً، بالنسبة للرأي العام او بالنسبة للمراقبين ؟ انه يعني التخبط من جهة ، عدم حزم الامور بالنسبة للحوار، تسويد صورة الوزراء الجدد واظهارهم بانه ابواق يرددون ما يطلب منهم ، حتى لو كانت المسألة واضحة وضوح الشمس ، كما هو الحال مع مسألة المعارضة بغير شيئا في سلوك الحكومة او اعضائها القدماء منهم والجدد ، لان "المصيبة في الراس"

لقد كنا نتمنى، ونحن الحريصين على وطننا ، ان يكون المسؤولون الجدد، مهما كان خلافنا مع الحكومة ، بمستوى التطورات ، فعندما يكون العدو كبيراً، فان منازلته تشرّف الطرف الآخر ، اما اذا كان صغيرا ، فان ذلك يدلل بان المسئولين لم يتعلموا شيئا من سيرة المؤيد وتصريحاته، وتجبرنا على الحزن لأن هذا الشعب الكبير لايستاهل هكذا مسؤولين!!

عبدالرحمن النعيمي

اشاعات

الحكومة مزعوجة جداً من التيار الديمقراطي ، وتشيع في البلاد بان الشهر القادم سيكون فتح ملف عدد من النشطاء .

سبب الانزعاج هو الموقف التضامني الكبير الذي اخذه قادة التياراالديمقراطي في الداخل والخارجي مع حركة احرار البحرين ، حيث ذهب وفد كبير ضم قرابة خمسين شخصية ديمقراطية وفي المقدمة الاستاذ محمد جابر الصباح ، عضو المجلس الوطني السابق ،الى بيت الاستاذ عبدالوهاب حسين ، والقى كلمة باسم الوطنيين الديمقراطيين حيا فيها المناضلين وشدد على الوحدة الوطنية ، وعلى الحوار الشامل من اجل المطالب الديمقراطية التي اجمع عليها شعب البحرين .

وتتوهم الحكومة بان مثل هذه الاشاعات قادرة على تخويف المناضلين ، واحداث الارباك في صفوفهم ، الا ان الجميع على قناعة بان الحكومة عاجزة عن مد اليد ، لأن ذلك سيعيد انتاج المزيد من الأزمات ، وسيخرب اوراق اعدتها الحكومة منذ فترة لتمزيق الحركة الدستورية .

استعدادات لاستئناف جمع التواقيع

العريضة الشعبية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن ، والتي ارعبت السلطة ، وجعلتها تتصرف بهستيرية وتطلق الرصاص وترتيك جرائم القتل والتعذيب والابعاد منذ الخامس من ديسمبر المنصرم ، هذه العريضة ستواصل مشوارها في الايام القادمة ، بهدف حشد المزيد من الجماهير ، باعتبارها وثيقة الشرف بين جميع المناضلين من اجل الحرية والديمقراطية في بلادنا .

حول الحوار بين حركة احرار البحرين ووزارة الداخلية

أجرى عدد من قيادي حركة احرار البحرين المعتقلين ، سلسلة من الاجتماعات مع مسئولين في وزارة الداخلية ، للوصول الى حل للازمةالامنية المستفحلة في البلاد، منذ تصاعد قمع السلطة .

وقد تباينت الآراء حول هذه المبادرة، في صفوف المعارضة البحرانية ، ففي الوقت الذي رحبت قيادة الحركة في الخارج بالحوار ، واستمرت في نشاطها السياسي والاعلامي ، وفي الوقت الذي عبرت لجنة التنسيق عن موقفها من هذه المبادرة، بتهنئة المناضلين الذين اطلق سراحهم والتأكيد على ضرورة الحوار الشامل للمسائل السياسية ، محذرة من الاعيب السلطة وحيلها ، هاجمت الجبهة الاسلامية هذه المبادرة ، مؤكدة استمرار الانتفاضة حتى تستجيب السلطة للمطالب السياسية لشعب البحرين .

ومن الطبيعي ان تتباين الآراء في مثل هذه القضية ، كما تباينت الآراء حول الخطاب السياسي الذي يجب اعتماده في هذه المرحلة. ومن مصلحة الحركة الوطنية بمجموعها ان تنسق الجهود ، بحيث تصب اختلاف وجهات النظر فيما يخدم الحركة ككل ، ويعزز من المكاسب التي يجنيها الشعب، ويفشل بالتالي مخطط السلطة في تقديم مشاريع تشق الصفوف ، وتبرهن المعارضة بأنها في وضعية ناضجة ، تحترم بعضها البعض ، وتقدر ظروف بعضها البعض ، وتضع كل شيء في مكانه لخدمة المجموع .

وفي البداية نعتقد بان مسألة الحوار من المسائل الاساسية التي أكدت عليها الحركة الدستورية ، وطالبت الحكومة بأن تلجأ الى الحوار بدلا من العنف ، فمن خلال الحوار يمكن للطرفين ان يصلا الى قواسم مشتركة تنفع البلاد والشعب ، وتضع البلاد على سكة صحيحة ، ولا يمكن للحوار ان يقلل من شأن الحكومة ، بل على العكس من ذلك ، فالحكومة التي تحترم شعبها وتتحاور مع ممثليه تحظى بالاحترام والتقدير من قبل شعبها ومن قبل المراقبين ، وتكون أهلا لقيادة الشعب اذا احسنت التصرف ، واذا التزمت بالاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بين الطرفين المتحاورين .

وبالتالي ليس لدينا موقف سلبي من مبدأ الحوار وضرورته بين الحكم والمعارضة ، وقد تثير تساؤلات او اعتراضات على تفاصيل في الموضوع وليس على الجوهر .

نعتقد بان الحكومة قد أخطأت عدة مرارا في تعاملها مع الحركة الدستورية التي عبرت عن أوسع تحالف شعبي يطالب باعادة الحياة البرلمانية .

فقد ارادت الاستفراد بالحركة السياسية الشيعية ، وبالتحديد مع حركة احرار البحرين ، لغاية في نفس يعقوب ، باتت واضحة، ولكنها حصدت الحصرم في الوقت الحاضر ، عندما أُجبرت على الجلوس على طاولة المفاوضات في مبنى وزارة الداخلية مع قيادة حركة احرار البحرين لحل الاشكاليات التي نجمت عن سياستها القمعية الخاطئة ، وبالتالي اعترفت بتنظيم سياسي ، وستكون مجبرة على الاعتراف بقية اطراف الحركة السياسية ، حتى لو رفضت تشريع وجود الاحزاب السياسية.

وفي الوقت الذي ارادت الحكومة ان تستفيد من تجربة السعودية في الحوار مع الحركة الاصلاحية في الجزيرة ، بجلب بعض اعيان الشيعة من خارج اطار الحركة ، واظهار الموضوع وكأنه شأن شيعي يمس جميع الشيعة ، ولا يمس الشعب ، الا انها فشلت لاحقا عندما أجبرتها الاحداث على اللقاءات المتكررة مع قيادة الحركة ، بدلا من الكوكتيل الذي حضر اللقاءات الاولى.

وفي الوقت الذي ارادت ان يكون الحوار مقتصراً على موضوع المعتقلين ، وترتاح من الالاف من المعتقلين ، والضجة الاعلامية الكبيرة في الخارج، فقد أكد الاخوة في الحركة بان الحوار الدائر امني وان من الضروري ان يجري حوار شامل يضم كافة القوى السياسية. وبالتالي عدنا الى نقطة البدء ، فقد كان بالامكان تلافي كل الخسائر البشرية والمادية لو قبلت الحكومة استقبال الوفد الشعبي واستلمت العريضة السياسية واجرت حواراً مع ممثلي الشعب حول المطالب.

ويبدو واضحاً ان الحكومة تتخبط في الوقت الحاضر ، ففي الوقت الذي يعلن عادل فليفل وهندرسون في الاجتماع ان الحكومة قررت تجميد الحوار ، ويصرح هندرسون بان هذا قرار رئيس مجلس الوزراء ، تضطر الحكومة الى اجراء المزيد من الحوارات واطلاق سراح المزيد من المعتقلين بعد ان تعترت عدة ايام ، واكدت انها جمدت الاتفاق.

وفي الوقت الذي تطلب من قيادة الحركة ان ترسل مندوبين لها ممن اطلق سراحهم الى لندن وقم لابلاغ القيادات المتواجدة هناك بالحوار ونتائجه، وتهدئة الجبهة الخارجية ، فان وزير الاعلام ينكر وجود حوار او معارضة في البحرين !!

اما على صعيد المعارضة ، وبالرغم من تحفظات هذا الطرف او ذاك ، فان من المفيد ان يتم التنسيق بين مختلف الاطراف في الداخل والخارج بحيث لاتستفرد السلطة بطرف ، وبحيث لايتوهم اي طرف بأن العمل المشترك سيقلل من مكاسبه الخاصة.

وبالتالي وحيث سارت الامور على النحو الذي سارت عليه ، وحيث المفاوضات لاتزال مستمرة، فان العمل المشترك لاستكمال اطلاق سراح كل المعتقلين ضروري للغاية ، ومن الضروري تكثيف اللقاءات والمشاورات بين القوى في الداخل للتأكيد على ضرورة الحوار الوطني الشامل ، انطلاقا من مطالب العريضة ، واعتبار الوفد الذي سيحمل العريضة ممثلا للشعب ، ووضع آلية صحيحة بين هذا الوفد وبين جماهير العريضة ، ووضع آلية للعمل الجماهيري الذي يجب القيام به لتوعيةالجماهير، وتشكيل المزيد من الضغوطات على السلطة في اية مفاوضات قادمة .

وحيث افتقد العمل الاعلامي والسياسي في الخارجي ، التنسيق المطلوب في المرحلة السابقة ، فان مسئولية كبيرة تقع على عاتق الجميع للوصول الى هيئة سياسية واعلامية مشتركة ، تعني بكافة القضايا المرتبطة بالمطالب السياسية والعمل الذي يجب القيام به في هذه المرحلة في الخارج.

ولا يمكن مطالبة الحكومة باجراء حوار مع كل اقطاب المعارضة ، اذا لم تتمكن المعارضة من ابرز قيادة مشتركة تعبر عن كل الشعب وقواه السياسية والفعاليات في مختلف المواقع .

الملف

الذكرى العشرون لحل المجلس الوطني في البحرين

فعاليات ونشاطات سياسية واعلامية واسعة ومشتركة خارج الوطن

تضامن عربي واممي واسع مع نضال شعبنا من اجل الديمقراطية

عشرون عاماً على حل المجلس الوطني ، عشرون عاماً على قانون امن الدولة الذي حل مكان الدستور ، عشرون عاما من الارهاب والقمع ومصادرة الحريات .

عشرون عاماً من النضال الشعبي الدؤوب، المتوّج بالانتفاضة الشعبية التى اجبرت النظام على الحوار مع طرف وطني داخل السجن ، طالباً ايقاف التحركات الشعبية ، مقابل اطلاق سراح جميع المعتقلين ، على ان تتم مناقشة كافة القضايا السياسية بعد ذلك ، مع أمير البلاد.

لقد كانت هناك استعدادات كبيرة للعمل الجماهيري المشترك داخل البلاد ، ولكي تتحاشى السلطة المزيد من المطبات والاربكات ، تراجعت قليلاً الى الوراء ، مما دفع القوى الوطنية الى تقديم التنازل ، بعدم التحرك الشعبي في هذه المناسبة ، للتأكيد بان الشعب وقواه الوطنية مع الاستقرار السياسي على قاعدة احترام ارادته والاستجابة لمطالبه العادله.

وقد تتوهم الحكومة بانها نجحت في اجتياز هذا المعبر ، ولكن الى حين.

في هذا الملف نقدم بعض الفعاليات ، بعض البيانات ، بعض اشكال التضامن الشعبية العربية مع نضال شعبنا.

بيان لجنة التنسيق

يصادف السادس والعشرون من اغسطس الحالي الذكرى العشرين لحل المجلس الوطني في البحرين ، وافتتاح مرحلة قمعية لم تشهد البحرين مثيلاً لها في تاريخها المعاصر ، دشنتها السلطة بحملة الاعتقالات الواسعة في الثالث والعشرين من الشهر المذكور من عام ١٩٧٥ ، ثم حلت المجلس وعطلت مواد اساسية في الدستور ، ووضعت البلاد تحت قانون أمن الدولة منذ ذلك التاريخ ، وصعدت حملات القمع والاعتقالات والتعذيب والقتل والنفي ، مما حول البلاد الى كابوس حقيقي .

لقد اقدمت السلطة على تلك الاجراءات اللادستورية تعبيرا عن طبيعتها القمعية ، وتدمرها من المشاركة الشعبية من قبل النواب والجماهير الشعبية في الحياة السياسية ، حيث اصرت على اعتبار الأرض ومن عليها ملكية خاصة للاسرة الحاكمة ، تتصرف بها كما تشاء وحسب المصالح الضيقة لنفر صغير من كبار افراد الاسرة الحاكمة ، مدعومين ببقايا التركة البريطانية من المرتزقة القابضين على مفاصل البلاد الأمنية والاقتصادية ، في الوقت الذي اراد النواب والحركة الشعبية ان يجعلوا من الحياة البرلمانية محطة وخطوة نوعية للسير بالبلاد نحو الحياة الدستورية ومجتمع المؤسسات والقانون ، والاستفادة من الطفرة النفطية التى شهدها الخليج في السبعينات لصالح اوسع الجماهير الشعبية .

وخلال العشرين عاما ، وبالرغم من كافة اشكال العسف والاضطهاد وتكميم الافواه ، اكدت الحركة الشعبية ، في كافة المناسبات والمحافل ، داخليا وخارجيا ، على ضرورة تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية ، وتوزيع السلطات والمسئوليات ، بحيث تكون السلطة التنفيذية تحت اشراف السلطة التشريعية ورقابتها ومساءلتها .

وامام التعصب والعناد من قبل المسئولين ، تنامت في البلاد ، منذ ١٩٩٢ ، حركة دستورية ، حيث تقدم اكثر من ٣٠٠ شخصية سياسية واجتماعية ، من بينهم علماء دين ومحامون واطباء ومهندسون وتجار وشخصيات نسائية برسالة الى الأمير يطالبونه باعادة الحياة البرلمانية . وتزايدت هذه الحركة اتساعا عام ١٩٩٤ ، عندما اجمع قادة البلاد على العريضة الشعبية التى وقعها قرابة ٢٥ الف مواطن ، مؤكدين ، في اوسع استفتاء شعبي علني ، تمسكهم الكامل باعادة الحياة البرلمانية .

الا ان الحكومة ومن ورائها المرتزقة البريطانيين ، ارادت استباق تقديم العريضة الشعبية باعتقال عدد من علماء الدين الأفاضل ، الذين اسهموا بفعالية في دعوة الجماهير الى التوقيع على العريضة ، وحث الناس على المطالبة بحقوقهم ، واعقبتها بحملات القمع واطلاق النار والقتل تحت التعذيب والاعتقالات العشوائية الواسعة ، جنبا الى جنب مع سياسة طائفية بشعة لتمزيق الصفوف ، واظهار الحركة الشعبية الدستورية ، وكأنها حركة الشيعة في البلاد ، مدفوعة من الخارج ، وليست حركة كل الشعب ، منطلقة من العريضة التى اجمع عليها شعب البحرين . وبعملها هذا فانها ادخلت البلاد في ازمة سياسية خانقة ، لايمكن الخروج منها الا بالاستجابة للمطالب التى تضمنتها العريضة .

ولقد سعت الحكومة ، بين الفترة والاخرى ، ابان الأزمة ، الى اطلاق سراح بعض المعتقلين ، وأحاطة عملها بهالة من الدعاية الاعلامية، في ذات الوقت الذي توسع دائرة الاعتقال ، كما ارادت الالتفاف على المطالب السياسية بالاغراب عن حرصها على حل مشكلة البطالة ، وقضية التجنيس والتجنس ، ومع ضرورة حل هذه المشكلات ، الا انها لن تحل الأزمة العميقة ، وليس امام السلطات سوى الحوار مع الوفد الشعبي الذي يحمل العريضة التى اجمع عليها شعب البحرين ، والاستجابة للمطالب السياسية العادلة .

ان الوضع الذي وصلت اليه البلد يتطلب اكثر من أي وقت مضى تأكيد الوحدة الوطنية وخلق الاجماع الشعبي من اجل تحقيق مطالب الشعب العادلة ، وتاريخ شعبنا حافل بمثل هذه المواقف الحاسمة في اوقات الشدة ، وكان المنتصر دائما وحدة الشعب وقواه الفاعلة .

في هذه المناسبة ، نتوجه الى كل الوطنيين الديمقراطيين ، الى كل رجال الدين ، الى كل الفعاليات ، ونقول بان الديمقراطية والشورى والمشاركة الشعبية ، هي التعبير الحقيقي عن مطالب شعب البحرين باكمله ، وان أي معارضة لعودة الحياة البرلمانية ، تحت اي حجة من الحجج ، هو اصطفاف الى جانب السياسة القمعية والخاطئة التى تسير عليها حكومة البحرين .

ياجماهير شعبنا المناضل والمجاهد

ليكن يوم السادس والعشرين يوم الاستنكار والاحتجاج والغضب الشعبي على سياسة التجاهل والقمع التى تمارسها الحكومة ، ولتعبر عن ذلك بكل الاساليب الممكنة على مستوى البلاد وفي كافة المواقع.

ليكن يوم السادس والعشرين يوم الوحدة الوطنية ، يوم الدستور والمجلس.

ليكن يوم السادس والعشرين يوم تخليد الشهداء الذين قدموا حياتهم من اجل الحرية .

ليكن يوم السادس والعشرين يوم التضامن مع المئات من اخوانكم المبعدين عن وطنهم .

ياشقائنا واخوتنا في الخليج والجزيرة العربية

اننا نتطلع الى مساندتكم ووقوفكم الى جانبنا ، الى تقديم كل اشكال الدعم والاسناد الى اخوان لكم يساموں سوء العذاب ، يحتقلون ويذبحون ويطردون من ديارهم ، ليبقى الاجنبي ، وتبقى البلاد مرتعاً للفساد والافساد ، تتطلع اليكم للضغط على حكوماتكم لاقناع حكومة البحرين بان السياسة التى تسير عليها ستلحق البلغ الاضرار ليس فقط بالبحرين ، وانما بمنطقة الخليج والجزيرة برمتها .

ياأشقاءنا واصدقائنا في الوطن العربي العربي والعالم

اننا نعبر عن امتناننا وتقديرنا لمواقف التضامن والاسناد والدعم التى عبر عنها الملايين خلال السنوات العشرين وخاصة خلال الاشهر المنصرمة من عمر الانتفاضة الشعبية المباركة ، لقد وقفتم الى جانبنا لاننا طلاب حق ، وكان وقوفكم حافزاً لنا للاصرار على مواصلة الدرب لنيل مطالبنا العادلة ، ونحن على ثقة مطلقة ، بأن حركة التضامن مع شعبنا ستزداد وستحاصر الطغاة من الخارج ، لتسند حركة شعبنا في الداخل ، وسيجد الطغاة انفسهم مجبرين على الاستجابة لصوت الحق ، صوت الشعب .

الخلود للشهداء البررة والنصر لقضية شعبنا العادلة .

٢٦اغسطس ١٩٩٥

اتحاد عمال البحرين يصدر بياناً في الذكرى العشرين

في الذكرى العشرين لحل المجلس الوطني ، اصدر اتحاد عمال البحرين بياناً في السادس والعشرين من اغسطس ، كشف فيه انتهاكات حكومة البحرين للحقوق الاساسية للشعب بحلها للمجلس الوطني المنتخب ، والاعتقالات الواسعة التى شنتها على قوى المعارضة ، وعطورة استمرار العمل بمرسوم قانون أمن الدولة . وجاء في البيان :

" ان هذه الاجراءات ضاعفت من معاناة جميع فئات الشعب وشهدت البلاد أزمات حادة وتدهور على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سادت أجواء مضاعفة من القمع والارهاب من الاعتقالات والسجن وحظر شامل على جميع الأنشطة السياسية والنقابية ولم يسمح للعمال بممارسة أي نشاط نقابي وزج العشرات منهم في المعتقلات واتباع عملية النفي والطرد من البلاد وسحب الجوازات والحرمان من العمل. إن هذه الحالة لا تزال سائدة في بلادنا رغم المحاولات التي جرت من قبل الفئات الشعبية للعودة إلى الحياة النيابية والعمل بدستور البلاد وكانت الأحداث الأخيرة تصب في نفس الاتجاه ولكن الحكومة استمرت على سياستها القمعية المعروفة ولم تستجب لأي صوت أو وساطة لا على الصعيد السياسي ولا النقابي."

واشار الاتحاد الى سياسة اللف والدوران والمماطلة التى تتبعها حكومة البحرين بصدد الحقوق النقابية وعدم التزامها بالتعهدات التى قطعتها للاتحادات والمنظمات العمالية العربية والدولية .

وطالب البيان جميع العمال العرب وعمال العالم بالتعبير عن التضامن مع عمال وشعب البحرين ، والمطالبة باعادة الحياة البرلمانية والحريات والحقوق النقابية ومن أجل عودة النقابيين المتواجدين في الخارج إلى بلادهم .

برقية الى الصليب الاحمر الدولي

السيد كورنيلو ساماروغا رئيس منظمة الصليب الأحمر الدولي/ جنيف

تحية طيبة

الموضوع: أوضاع المعتقلين السياسيين في البحرين

شهدت البحرين أعمالاً احتجاجية واسعة بدء من ديسمبر(ك١) ١٩٩٤ ضمن ما اصبح يعرف بالحركة الدستورية المطالبة بعودة العمل بالدستور المعلق والمجلس الوطني الذي جرى حله في ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٥ .

ترتب على أعمال الاحتجاجات السلمية قيام قوات الأمن والمخابرات باعتقال الآلاف من المواطنين من الرجال البالغين والشباب والنساء والأطفال، وحيث أن السجون النظامية ومراكز الاعتقال بأقسام الشرطة لا تتسع لهذه الاعداد الكبيرة فقد جرى إقامة معتقلات ميدانية عبارة عن مخيمات محاطة بالاسلاك الشائكة وتحويل بعض المباني في المنشآت التابعة لقوات الأمن إلى معتقلات لا تتوفر فيها أدنى شروط المعتقلات النظامية.

لقد حشر الآلاف من المعتقلين من مختلف الأعمار في معتقلات لا تتوفر فيها أماكن قضاء الحاجة الطبيعية أو الاستحمام أو تنظيف الملابس ناهيك انها غصت بالآلاف المعتقلين، ومنعوا لأشهر من زيارة أقربائهم أو الالتقاء بمحامين أو الحصول على الأغذية والأدوية والملابس من أقربائهم. كما أنه في كثير من الحالات لا تقدم معلومات لأقارب المعتقلين عن مكان اعتقالهم.

وقد تعرض عدد كبير من المعتقلين بمن فيهم النساء والأطفال للتعذيب مما أدى إلى موت اثنين هما حسين العشيري (٣٠ عاماً) وسعيد الاسكافي (١٦ عاماً) وإصابة العشرات بعاهات جسدية ونفسية مستديمة . نرفق لكم صور بعضهم مع تعميم لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين حول ذلك.

لقد أعلنت الحكومة عن إطلاق سراح ثلاث دفعات منهم خلال التسعة أشهر الماضية كل دفعة من (١٥٠) معتقلاً ولكن لم يرفق الإعلان بكشوف باسمائهم ولم يتأكد ان الاعداد صحيحة من جهات محايدة أو من أهالي المعتقلين، كما انه جرى في ذات الوقت اعتقال اعداد أخرى.

لقد سبق لعدد من منظمات حقوق الإنسان العالمية أن طلبت دون جدوى السماح لها بزيارة المعتقلين وأمام استمرار معاناة هؤلاء المعتقلين وأهاليهم فإننا نتوجه إليكم ونناشدكم بذل مساعيكم الحميدة لدى حكومة البحرين للقبول باستقبال وفد من منظمتكم لزيارة المعتقلات والكشف على المصابين وعلاجهم.

تقبلوا خالص تقديرنا للمهام الإنسانية التي يقوم بها الصليب الأحمر الدولي وجهودكم شخصياً.

١٩٩٥/٨/٢٤

١ ـ لجنة الدفاع عن الاسرى والمعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية.
٢ ـ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين.
٣ ـ لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.
٤ ـ منظمة حقوق الإنسان في العراق.
٥ ـ لجنة دعم قضية الاسير اللبناني في السجون الاسرائيلية.
٦ ـ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق.

والى الامين العام للامم المتحدة

السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

تحية احترام

في ٢٦ من اغسطس (آب) الجاري تصادف الذكرى الـ (٢٠) لحل المجلس الوطني (البرلمان) المنتخب في البحرين بأمر من أمير البلاد عانى خلالها الشعب من كم الأفواه وفقدان أبسط الحريات السياسية والنقابية ومن صنوف القمع والملاحقة والاعتقال والتعذيب والنفي والطرد من العمل.

هذه الممارسات، التي اشتدت واتسعت منذ مطلع العام الحالي في مواجهة المعارضة السلمية المطالبة عبر جمع التواقيع على عريضة شعبية، بتفعيل الدستور وإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني وعودة المنفيين إلى البلاد.

وقد أدت تلك الممارسات القمعية وغيرالقانونية إلى استشهاد أكثر من (١٦) مواطن بالرصاص وتحت التعذيب وجرح العشرات واعتقال ما يزيد عن أربعة آلاف مواطن وطرد العشرات من أعمالهم ونفي عدد مماثل خارج البلاد.

إننا نطالبكم، من موقعكم الهام، بالتدخل لدى حكومة البحرين لوقف الأعمال القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة وإطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين وعودة المبعدين كافة وتفعيل دستور دولة البحرين المعلق وإجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني وضمان حقوق الإنسان طبقاً للمواثيق والنوائح المقرة دولياً.

١٩٩٥/٨/٢٤

في ذكرى حل المجلس
ندوة عامة للمعارضة البحرينية في احد اجنحة البرلمان البريطاني

في السادس والعشرين من اغسطس ، اقيمت في العاصمة البريطانية ، في البرلمان البريطاني ، ندوة شارك فيها مندوبون عن قوى المعارضة البحرينية ، وترأسها اللورد ايفبري، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلسي العموم واللوردات البريطانيين، وحضرها عدد كبير من مراسلي وكالات الانباء العالمية والصحف وبعض محطات التلفزة والراديو .

شارك في الندوة الاستاذ عبدالنبي العكري ممثلا للجنة التنسيق بين الجبهتين

والشيخ علي سلمان الذي اعتقلته السلطة لنشاطه وابعدته الى الخارج.

والشيخ عبدالحميد الرضي رئيس المؤتمر العام للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين

والدكتور عبدالهادي خلف، عضو البرلمان السابق ، والاستاذ باحدى الجامعات السويدية

وادار الندوة الدكتور مجيد العلوي ممثل حركة احرار البحرين

كان الدكتور عبدالهادي خلف اول المتحدثين ، حيث اعتبر ماجرى خلال العشرين عاماً انقلاباً على الدستور ، واشار الى ان المتحكمان بالامور في البحرين ، هندرسون وخليفة بن سلمان لم يتعلما من المتغيرات الكثيرة التي عصفت بمناطق واسعة من العالم .

وقال بان البحرين مثل غيرها من الدول يعم الظلم فيها جميع الناس ، والمظلوم لا طائفة له ، فما يجري باسم التمييز الطائفي يجري أيضا باسم أصالة التمييز القبلي ونقاوة الدم ، وفي هذا يتساوى المظلومون من الشيعة البحرانيين مع المظلومين من السنة البحرانيين سواء كان هؤلاء من الخضيرية او البياسر ، أم كانوا من الهولة او من المعدمين، بيد ان المعطيات الديمغرافية وحدها ناهيك عن سياسة وتاريخ البحرين تجعل الشيعة أكثر الفئات المضطهدة عدداً واكثرها تواجداً في الحركات الاحتجاجية .

كما ان الغالبية من الشعب هم في اعمار تقل عن العشرين ، وهذا يعني ان هذا الجيل ترعرع في فترة حل المجلس وتربى في فترة احياء المشروع الطائفي للدولة ، أي أن الانقلاب على الدستور الذي قام به الامير ونفذه الثنائي خليفة وهندرسون كان يتطلب احياء المشروع الطائفي.

واكد بان ابطال مشروع آل خليفة يتم عبر وحدة الطائفتين لان المشروع الطائفي للإنقلابيين على الدستور هو مشروع مضاد للوطن والهوية .

كما تحدث الشيخ عبدالحميد الرضي، الذي اكد بان دستور ١٩٧٣ ليس مفخرة ، وانما جاء به آل خليفة لاكساب حكمهم الشرعية التي كانوا يفتقدونها قرابة المائتي سنة .

وعدد ملاحظات الجبهة على الدستور ، وموقفها بالتالي بضرورة تعديل الدستور للتخلص من الثغرات الموجودة فيه، وقال ان الجبهة الاسلامية مع ارادة الشعب وفصائل المعارضة في ضرورة الحياة الدستورية وحاكمية القانون، الا ان دستوراً غير مكتوب في ظل ديمقراطية حقيقية تقر بتداول السلطة والتعددية السياسية أفضل من دستور مكتوب فيه من الثغرات ما يكرس نظام غير ديمقراطي يقر باليد العليا لآل خليفة مؤبداً ويحمل الحريات العامة والحقوق الوطنية مهددة في أية لحظة.

كما تحدث الرفيق عبدالنبي العكري عن دروس الانتفاضات التي قام بها شعب البحرين ، واشار الى تطور المطالب الشعبية ، الا ان ما يجمعها هو المطالبة بمجلس تشريعي يضمن الحريات ، ودولة تحترم الدستور وبنوده ولا تقفز عليه عندما تتعارض مصلحة الشعب مع مصلحة حكم آل خليفة .

واشار الرفيق الى ان البحرين تمر بموقع مفصلي ، فالحكومة هي التي ترفض العودة الى الحكم الدستوري ، وتحاول ان تسوف الامر بالقول بان ابواب الامير مفتوحة للجميع ، غير ان مشاكل البلاد لا تحل الا بالمشاركة الشعبية ، فعندما يقام نظام ديمقراطي فلن تحتاج البحرين الى اجهزة قمعية تلتهم ٢٧٪ من ميزانية البلاد ، ولن تحتاج البلاد الى ميزانية دفاع كبيرة .

اما الشيخ علي سلمان ، فقد أكد على ضرورة الحوار الاسلامي الاسلامي ، الشيعي السني ، الاسلامي وغير الاسلامي ، مؤكداً على ان الكثير من الاشكاليات بين الاسلاميين والعلمانيين ، بين الاسلاميين والاسلاميين وبين السنة والشيعة ، ماهي الا اختلافات في العناوين، وستضمحل وتتضايق عند الجلوس الى طاولة الحوار بعقلية منفتحة عندما يتم ادارة الاختلاف بأدب الاختلاف المأمور به في الفكر الاسلامي ، او الذي وصلت اليه عملية التطور الانساني على مر التاريخ .

واشاد الشيخ على بالدور الكبير الذي لعبته المرأة في الانتفاضة وضرورة حصولها على كامل حقوقها السياسية .

كما تم التطرق في نهاية الندوة الى الاتفاق الذي تم بين الحكومة ممثلة في هندرسون وبين ابرز السجناء برئاسة الشيخ عبدالامير الجمري.

فقد اكد الرفيق عبدالنبي على ضرورة اجراء مشاورات سريعة بين اطراف المعارضة وقوى الشعب للوصول الى تنسيق شامل ، بينما رأى الشيخ عبد الحميد الرضي ان الحوار جرى بين السجان والسجين وان الحكومة يهمها وأد الانتفاضة ، ولم تعط وعوداً قاطعة بشأن المطالب الاساسية وعودة البرلمان . واظهر الدكتور مجيد العلوي بعض الملاحظات بعدم وجود ضمان وغياب طرف ثالث وخطورة التفاف السلطة على الانتفاضة.

لقد اظهرت الندوة المستوى المتقدم للقوى الوطنية المعارضة ، واستعدادها المستمر للحوار والعمل المشترك مهما تباينت الآراء ، مؤمنة بان الجميع يعمل لمصلحة الوطن ، مهما تباينت الاجتهادات .

كما عبر الحاضرون عن تضامنهم مع شعب البحرين ، وارسلوا برقية وقعها المئات من البريطانيين وسواهم الى شيخ البحرين مطالبينه باعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء واعادة جميع المبعدين .

القيادات السياسية والفكرية في الوطن العربي تتضامن

صاحب السمو / الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المحترم
امير دولة البحرين

نحن الموقعين ادناه ، نعبر عن تضامننا مع شعب البحرين في نضاله العادل لتفعيل الدستور واستعادة الحياة البرلمانية ، واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين ، والسماح لجميع المبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي لمغادرة البلاد في السنوات المنصرمة بالعودة.

اننا ، في الذكرى العشرين لحل المجلس الوطني في البحرين والذي يصادف السادس والعشرين من اغسطس(اب) ، نهيب بحكومة البحرين ان تتخلى عن النهج القمعي الذي سارت عليه وان تستجيب للمطالب العادلة لشعب البحرين التي عبر عنها بوضوح في العريضة الشعبية .

الاسم	المهنة
١ ـ عبدالعتيق احمد/	الحزب الناصري / كاتب / موريتانيا
٢ ـ شيخنا ابدوم	امين عام الحزب الديمقراطي / موريتانيا
٣ ـ السالك ولد سيدي محمود	خبير بحري / موريتانيا
٤ ـ احمد بن انديات	كادر حزبي / موريتانيا
٥ ـ عبدالله صالح ولد محمد نعمان	نقابي / موريتانيا
٦ ـ الشيخ باي احمد	صحفي / موريتانيا
٧ ـ المختار اسالم محمد	صحفي / موريتانيا
٨ ـ محمد الامجد محمد الامين السالم	استاذ/ موريتانيا
٩ ـ محمد بن المختار	استاذ/ موريتانيا
١٠ ـ ديدار بن سيد محمد	استاذ/ موريتانيا
١١ ـ المختار بن عبدالله الشيخ	استاذ/ موريتانيا
١٢ ـ سكينة بنت محمد عام	اطار حزبي / موريتانيا
١٣ ـ اباه بن اباه	استاذ / موريتانيا
١٤ ـ محمد الامين اباه	صحفي / موريتانيا
١٥ ـ عبدالله بن محمد	نقابي / موريتانيا
١٦ ـ محمد محمود بن الحج	اطار حزبي / موريتانيا
١٧ ـ التيجاني محمد بن صالح	شخصية فكرية / الجزائر
١٨ ـ خالد اسماعيل	امين الحركة من اجل الديمقراطية / الجزائر
١٩ ـ العائد الشيخ	عضو م.س. / الحركة من اجل الديمقراطية/ الجزائر
٢٠ ـ ابوالقاسم احمد	كادر في الحركة من اجل الديمقراطية / الجزائر
٢١ ـ الحاج بوجاسم	باحث وكاتب / الجزائر
٢٢ ـ جد عبدالله علام الله	استاذ وباحث / الجزائر
٢٣ ـ عائكة معاشي	صحفية / الجزائر
٢٤ ـ لويزة راحلي	صحفية / الجزائر
٢٥ ـ بوعزيز المصطفى	استاذ جامعة/ عضو ل.م.لمنظمة العمل الديمقراطي / المغرب
٢٦ ـ البهتي بنجلالي	الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي/ المغرب
٢٧ ـ محمد بنحمو	الكاتب العام حركة الشبيبة الديمقراطي / المغرب
٢٨ ـ عبدالسلام حير	نائب رئيس مركز البحث والتواصل الثقافي/ المغرب
٢٩ ـ محمود معروف	صحفي / المغرب
٣٠ ـ محمد الاجفاص	استاذ / المغرب

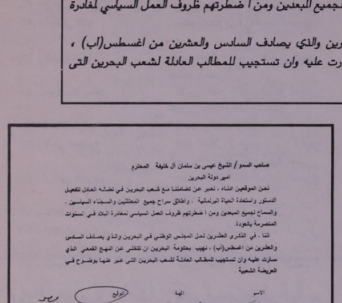

الذكرى العشرون

٣١ ـ احمد نجيب الشابي
٣٢ ـ محمد الحاج عمر
٣٣ ـ د. محمد مواعدة
٣٤ ـ مبروك القابذ
٣٥ ـ طه ميرغني
٣٦ ـ عبدالعظيم المغربي
٣٧ ـ حامد محمود
٣٨ ـ ابراهيم شكرى
٣٩ ـ فتجري الثايه
٤٠ ـ محمد خليل
٤١ ـ عبدالرحمن خير
٤٢ ـ احمد شرف
٤٣ ـ فتحي محمود
٤٤ ـ ابراهيم الشريبني
٤٥ ـ عبدالعال الباقوري
٤٦ ـ ابراهيم البدراوي
٤٧ ـ محمد حمام
٤٨ ـ حميدين صبحي
٤٩ ـ ابراهيم عبادة
٥٠ ـ احمد مرعي
٥١ ـ عبدالملك المخلافي
٥٢ ـ د. سالم باكير
٥٣ ـ عبدالله ابراهيم الوزير
٥٤ ـ عبدالله الزبيناني
٥٥ ـ د. جلال الزبيدى
٥٦ ـ عبدالباقي الحياني
٥٧ ـ وجيه مطر
٥٨ ـ سمير عيسى
٥٩ ـ جمال محمد
٦٠ ـ محمود دخنوس
٦١ ـ بلقيس الحضراني
٦٢ ـ عبدالكريم محمد الحيواني
٦٣ ـ حاتم علي هادي ابوحاتم
٦٤ ـ فتحية العسال
٦٥ ـ عبدالله الدعمش
٦٦ ـ احمد سالم

امين عام التجمع الاشتراكي / تونس
امين عام حزب الوحدة الشعبية/ تونس
رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين / تونس
استاذ / ليبيا
محامي / السودان
محام / مصر
عضو م.س. الحزب العربي الديمقراطي الناصري/ مصر
رئيس حزب العمل / مصر
محام وعضو ل.م. الحوب الناصري / مصر
امين عام ل.م. حزب التجمع الوطني التقدمي/مصر
الامين العام للنقابة العامة للعاملين المدنيين بالانتاج الحربي/ مصر
باحث وكاتب وناشر
امين العمال / عضو م.س. الحزب العربي الديمقراطي الناصري/ مصر
عضو الامانة العامة للحزب الناصري / مصر
رئيس تحرير الاهالي / مصر
المتحدث باسم الحزب الشيوعي المصري
عضو الامانة العامة لحزب التجمع / مصر
/ صحفي / ناصري/ مصر
عضو ل.م. العليا لحزب العمل الاشتراكي/ مصر
محام / لبنان
الامين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري / اليمن
عضو م.س. الحزب الاشتراكي اليمني
حركة التوحيد والعمل / اليمن
باحث / اليمن
استاذ جامعة / جامعة الفاتح/ (من العراق)
طبيب عراقي / حركة الديمقراطين العرب
كاتب / حركة التحرير الشعبية العربية
تجمع القوى الديمقراطية / العراق
صحفي / اليمن
مدرس / اليمن
باحثة / اليمن
صحفي / اليمن
مهندس / الحزب الناصري
كاتبة / حزب التجمع / مصر
صحفي / اليمن
محام / اليمن

٦٧ ـ عبدالباري طاهر
٦٨ ـ عبدالحميد المدى
٦٩ ـ ناجي علوش
٧٠ ـ عزمي خواجه
٧١ ـ سليمان موسى
٧٢ ـ فؤاد الحاج
٧٣ ـ يوسف نمر
٧٤ ـ ابوموسى
٧٥ ـ د. محمد صيام
٧٦ ـ عبدالقادر صالح
٧٧ ـ فضل شرور
٧٨ ـ عربي عواد
٧٩ ـ علي عزيز
٨٠ ـ خالد عبدالمجيد
٨١ ـ حسين ابو سليم
٨٢ ـ محمد قدورة
٨٣ ـ رشيد راحات
٨٤ ـ عادل مغاري
٨٥ ـ ابونضال الاشقر
٨٦ ـ ابراهيم حماد
٨٧ ـ على فيصل
٨٨ ـ غازي الاسدي
٨٩ ـ محمود العيسى
٩٠ ـ صلاح صلاح
٩١ ـ تيسير قبعة
٩٢ ـ محمود ياسين
٩٣ ـ جميل حمادة
٩٤ ـ عزازي على عزازي
٩٥ ـ عبدالهادي عبدالرحمن
٩٦ ـ محمود عابدين
٩٧ ـ عويدات غندور
٩٨ ـ غسان اللمع
٩٩ ـ عبدالواحد غالب
١٠٠ ـ مازن عبدالرحيم
١٠١ ـ المخدمي حسين نجار
١٠٢ ـ بلال مراد
١٠٣ ـ حسين حمدان
١٠٤ ـ منير الصياد
١٠٥ ـ احمد على
١٠٦ ـ توفيق مهنا

نقابة الصحفيين اليمنيين
اتحاد المحقوقين / اليمن
مؤلف / جبهة العمل القومي /الاردن
امين عام حزب الوحدة الشعبية / الاردن
استاذ / الاردن
رئيس تحرير المحرر الاستراتيه
عضو م.س. الحزب الشيوعي السوري
امين سر حركة فتح
القائم بأعمال رئيس الجامعة الاسلامية بغزة
حركة الجهاد الاسلامي / فلسطين
مسئول الاعلام / الجبهة الشعبية / القيادة العامة
امين عام الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري
عضو م.س .جبهة التحرير الفلسطينية
امين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
عضو م.س. جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
كاتب / فلسطين
جبهة التحرير الفلسطينية
سكرتير المجلس الثوري /حركة فتح
امين عام جبهة التحرير الفلسطينية
حركة فتح
عضو ل. م. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
فلسطين
فلسطين
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية لتحرير فلطين
كاتب وسيناتي / سوريا
شاعر/ فلسطين
ناقد / فلسطين
كاتب / مصر
اللجان الثورية / السودان
الاتحاد العام للطلاب العرب
نقابي / لبنان
مدرس / لبنان
امين عام الاتحاد الاشتراكي - التنظيم الناصري
عضو م.س. التنظيم الشعبي الناصري/ لبنان
الحزب السوري القومي الاجتماعي

الذكرى العشرون

١٠٧ ـ جورج حاوي
١٠٨ ـ جورج بطل
١٠٩ ـ الشيخ زهير عشمان الجميد
١١٠ ـ عدنان شاكر
١١١ ـ عدنان غسان
١١٢ ـ رشيد مينا
١١٣ ـ غسان الزين
١١٤ ـ علي شوده
١١٥ ـ خليل الخليل
١١٦ ـ علي الحاج حسن
١١٧ ـ علي شندب
١١٨ ـ بلال راشد
١١٩ ـ موسى الحوامدة
١٢٠ ـ سالم النحاس
١٢١ ـ موفق محادين
١٢٢ ـ صالح الفايز
١٢٣ ـ نواف شدبتات ا
١٢٤ ـ ابراهيم الخطيب
١٢٥ ـ جواد بونس
١٢٦ ـ يونس الكتري
١٢٧ ـ سليمان عبدالله
١٢٨ ـ عبدالعزيز سلطان

الحزب الشيوعي اللبناني
الحزب الشيوعي اللبناني
تجمع العلماء المسلمين في لبنان
التنظيم الناصر ي/ لبنان
التنظيم الناصري/ لبنان
حركة الكفاح الشعبي / لبنان
حركة اللجان الثورية / لبنان
الحزب العربي / لبنان
التنظيم الشعبي الناصري/ لبنان
الحزب السوري القومي الاجتماعي/ عميد/ لبنان
حركة اللجان الثورية . لبنان
صحفي / لبنان
الامانة الادارية / ملتقى الحوار الديمقراطي الثوري
امين اول حزب الشعب الديمقراطي الاردني
عضو هـ. ا. لرابطة الكتاب الاردنيين
الحركة الوطنية الاردنية
الحركة الوطنية الاردنية
الحركة الوطنية الاردنية
محام / الاردن
كاتب وصحفي / الاردن
محام / الاردن
اقتصادي / الاردن

١٢٩ ـ آمال نفاع
١٣٠ ـ محي الدين صبحي
١٣١ ـ احمد محمد عثمان
١٣٢ ـ خالد سلامة
١٣٣ ـ مصطفي الولي
١٣٤ ـ د. الياس شوفاني
١٣٥ ـ فايز حديد
١٣٦ ـ محمود ابو حامد
١٣٧ ـ جاد الكريم الجباعي
١٣٨ ـ منير الخطيب
١٣٩ ـ محمد مظلوم
١٤٠ ـ طالب الداوود
١٤١ ـ احمد السوداني
١٤٢ ـ جمعة الحلفي
١٤٣ ـ احمد المختار
١٤٤ ـ ابراهيم حسين
١٤٥ ـ جبار جعفر
١٤٦ ـ يوسف الجهماني
١٤٧ ـ د. احمد الموسوي
١٤٨ ـ عبدالصمد جمال الدين
١٤٩ ـ صباح هاشم
١٥٠ ـ محمد الحبوبي

الحزب الشيوعي الاردني
كاتب مستقل منع من دخول البحرين / سوريا
الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي
تاجر / مغترب لبناني في امريكا اللاتينية
كاتب/ فلسطين
باحث / فلسطين
اقتصادي/ فلسطين
قاص/ سوريا
مهندس / سوريا
كاتب / سوريا
شاعر/ العراق
ناشر/ العراق
فنان/ العراق
شاعر/ العراق
صحفي / سوريا
فنان
صحفي/ العراق
ناشر ومترجم/ سوريا
حقوقي/ العراق
مدرس/ العراق
دكتوراة اقتصاد/ العراق
حقوقي/ العراق

برقية المنظمات الشبابية العربية

نحن المنظمات الشبابية والطلابية العربية الموقعين أدناه، نعبر عن تضامنا مع شعب البحرين في نضاله العادل لتفعيل الدستور واستعادة الحياة البرلمانية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح لجميع المبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي لمغادرة البلاد في السنوات العشرين المنصرمة بالعودة.

إننا في الذكرى العشرين لحل المجلس الوطني في البحرين والذي يصادف السادس والعشرين من اغسطس (آب)، نهيب بحكومة البحرين أن تستجيب للمطالب العادلة لشعبَ البحرين التي عبر عنها بوضوح في العريضة الشعبية.

الامانة العامة لاتحاد الشباب العربي
اتحاد شباب اليمن (اشيد)
الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية
اتحاد الشباب السوداني
اتحاد الشباب التقدمي(مصر)
الاتحاد الوطني لطلبة عمان
منظمة الشباب العماني
شبيبة الحركة الوطنية اللبنانية

برقية تضامنية من الاخوة العراقيين

الرفاق في لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية، والجبهة الشعبية في البحرين

نهديكم تحياتنا الحارة، ونؤكد لكم مرة أخرى تضامننا الكامل، وتأييدنا المطلق لنضالكم العادل، وأهدافكم الوطنية والديمقراطية المشروعة.

ولأن قضية الحرية والعدالة وحقوق الإنسان لا تتجزأ، وإيماناً منا بالأواصر والعلاقات النضالية مع شعب البحرين، وقواه الوطنية المناضلة فإننا نشاركم الاستنكار والغضب لقرار حكومة البحرين التعسفي بحل المجلس الوطني قبل عشرين سنة، وما تبعه من ازدياد حالات القمع ومصادرة حقوق الإنسان في البحرين.

إن الأحزاب والقوى الوطنية العراقية الموقعة أدناه، وهي تخوض نضالها الصعب لمواجهة السلطة الدكتاتورية الحاكمة في بلادنا، تقف مع شعب البحرين الشقيق وقواه الوطنية المناضلة، من أجل عودة العمل بالدستور، وإعادة الحياة البرلمانية بالطرق الديمقراطية.

نشد على أياديكم، ومعاً حتى تحقيق أهدافنا المشتركة.

- الحزب الاشتراكي في العراق. - الحركة الديمقراطية الآشورية.
- اتحاد الديمقراطيين العراقيين. - حركة الوفاق الوطني العراقي.
- الحركة الاشتراكية العربية/ العراق.
- حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق.
- التجمع الديمقراطي العراقي. - الحزب الشيوعي العراقي.
- لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق/ لجنة العلاقات.

بيان حول التطورات الاخيرة في البحرين

اطلقت الحكومة سراح الاستاذ عبدالوهاب حسين يوم الجمعة (٨/٩)، والذي كان مفترضاً ان يطلق سراحه مع ١٥٠ آخرين يوم الخميس ، تنفيذاً للاتفاق الذي أعلن من جانب حركة احرار البحرين، والقاضي بإطلاق سراح كل المعتقلين والمحكومين في الاحداث الاخيرة، على دفعات، مقابل ان تقوم الحركة بدور التهدئة .

ان لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية وجبهة التحريرالوطني تقدر اهمية اطلاق سراح جميع المواطنين المعتقلين والمحكومين من قبل الحكومة، وتأمل ان يكون ذلك مدخلاً لتحكيم العقل والحكمة ومصلحة الشعب والوطن في كافة القضايا السياسية والاجتماعية التي سببت انفجار الغضب الشعبي ، والانتفاضة التي استمرت طيلة الاشهر الماضية والتي قدم الشعب فيها ١٤ شهيدا والعشرات من المبعدين والالاف من المعتقلين والسجناء السياسيين .

ان لجنة التنسيق تهنيء الاخوة المناضلين الذين تم الافراج عنهم، وتؤكد على ضرورة التزام الحكومة باطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء واعادة المفصولين الى اعمالهم وعودة جميع المبعدين واجراء التحقيقات في حوادث قتل المواطنين من قبل رجال الامن في المظاهرات وفي المعتقل ، واغلاق الملف الامني واحداث ثقلة في الحياة السياسية عبر الحوار مع اللجنة التي تم تشكيلها من الشخصيات الوطنية والاسلامية التي كلفت بنقل العريضة الشعبية الى الامير، والتي تمثل اغلبية القوى الفاعلة في المجتمع.

اننا نرى بأن من الضروري ، لمصلحة شعبنا ووطننا وسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، ان تعتمد الحكومة لغة الحوار مع الشعب وقواه السياسية والفعاليات الاجتماعية لحل كافة المعضلات ، بدلا من اللجوء الى الارهاب والاعتقال والقتل .

انه وبالرغم من الاعلان الرسمي عن الافراج عن المعتقلين ، والاتفاق على اطلاق سراح جميع المعتقلين ، فان الحكومة تواصل حملات الاعتقال ، واطلاق الرصاص المطاطي ، كما حصل يوم الجمعة، على الجماهير التي استقبلت الاستاذ عبدالوهاب ، مما يدلل على رغبة اطراف السلطة الاستمرار في سياسة توتير الاجواء . وبالتالي فان هناك المزيد من الشكوك حول جدية الحكومة في التوصل الى حل صحيح للازمة ، خاصة وانها رفضت التوقيع على اي اتفاق مكتوب، او اعطاء تعهد جدي بفتح الحوار حول كافة المطالب السياسية التي قدم من اجلها الشعب الكثير من التضحيات.

اننا نرى في الحوار الذي تم في السجن بين عدد من القادة المعتقلين وبين وزارة الداخلية ، حواراً محدوداً من اجل حل قضية امنية محددة، وهو في هذه الحدود، لا تذهب آثاره أبعد من حل مسألة آنية سببها الاساسي نهج السلطة الخاطيء في التعامل مع الاحتجاج الجماهيري، وفي الوقت الذي نبارك مثل هذه الخطوة، فاننا نرى، ومن اجل المصلحة الوطنية ووحدة شعبنا والاستقرار السياسي والتقدم، ان يبادر أمير البلاد الى استقبال اللجنة الشعبية، ويبدأ الحوار الوطني حول المطالب السياسية الاساسية التي تضمنتها العريضة، الموقعة من أكثر من ٢٥الف مواطن،وفي المقدمة منها تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية.

ان مكابرة السلطة ونهجها الخاطيء قد كلف البلاد الكثير من الخسائر السياسية والاقتصادية، وكانت البلاد في غنى عن كل ماجرى لو كان المسؤولون في مستوى التطورات السياسية المحلية والاقليمية والعالمية التي عصفت بالكثير من البلدان ، مؤكدة بان الديمقراطية هي الطريق الذي لاغنى عنه للمشاركة الشعبية في صنع قرار السياسي في بلدانها .

اننا في هذه اللحظات ، بحاجة ماسة الى رص صفوف كل المناضلين من اجل الديمقراطية ، وتشكيل المزيد من الضغوطات على الحكومة ، بالوحدة الوطنية ، شعياً وبين كافة الاطراف السياسية الفاعلة والمناضلة، ليتمكن كل شعبنا من جني ثمار التضحيات الغالية ، ونفشل مخططات السلطة في شق صفوف الشعب وقواه المناضلة .

النصر لشعبنا وقضيته الديمقراطية العادلة

١١ سبتمبر ١٩٩٥

لجنة التنسيق

مناورات مكشوفة

بدلاً من الالتزام باطلاق سراح الاستاذ عبدالوهاب والـ١٥٠ معتقلاً حسب الاتفاق ، فقد تم تأخير ذلك، مما اضطر وفد الحركة الى البقاء مجددا مع المسئولين الامنيين الذين قالوا بأن السبب هو التصريحات من لندن والاعداد الكبيرة لاستقبالهم في النويدرات ، وبعد اطلاق سراح عبدالوهاب ، لم تطلق الحكومة بقية المعتقلين ، بل ماطلت ، وادعت في لقائها يوم الاحد ١٠ سبتمبر بأن رئيس الوزراء قرر تجميد الاتفاق!! ثم عادت الحكومة فاطلقت سراح ٥٠ ، وبعد يومين خمسين آخرين ، ثم البقية ، لاجبار الناس على اعلان غضبهم من هذه السياسة القبيحة.

الحكومة مجبرة على اطلاق سراح جميع المعتقلين ، لانها تعرف جيداً ان ثمن العناد غال ، وقد تتضرر مصالح الكثيرين من ارباب الاعمال ،اضافة الى ان حساب الربح والخسارة، قد برهن عن خسارة فادحة للحكومة .

سفارات البحرين في الخارج تمارس القمع

ترفض سفارات البحرين في الخارج اعطاء أية أوراق رسمية لأي مواطن بحريني مقيم في الخارج إلا بعد العودة إلى وزارة الداخلية.

وقد اتبعت السفارات هذا النهج منذ أن بدأ الحوار في الداخل لإطلاق سراح المعتقلين؟

ماذا يقول القضاء

قدمت كل من السيدة حصة الخميري والآنسة عزيزة البسام شكوى ضد وزارة الإعلام ووزارة التربية بعد فصلهما من العمل وتطالب كل من المواطنتين بحقهما في العودة والتعويض عن الأضرار من جراء القرارات التعسفية.

ملتقى الحوار الثوري الديمقراطي يعقد دورته الخامسة

في الفترة ما بين ٢٧ ـ ٣٠ اغسطس ، انعقدت في طرابلس بليبيا الدورة الخامسة للملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي ، بالأضافة الى المؤتمر التأسيسي لمواجهة التطبيع والاستسلام مع العدو الصهيوني ، حضرته وفود من غالبية الدول العربية ، من مختلف التيارات السياسية ، الماركسية والقومية والاسلامية ، وقد مثل لجنة التنسيق بين الجبهتين الرفيق سعيد سيف، الذي قدم مداخلة حول المخطط الامبركي لفرض التصالح مع العدو الصهيوني في منطقة الخليج ، واشكال الرفض الشعبي في مختلف المواقع، خاصة خلال انعقاد جلسات المتعددة في مسقط والدوحة والبحرين ، وتم تقديم لمحة عن النضالات الشعبية خلال الأشهر الاخيرة ، والتضحيات التي قدمها شعبنا من الشهداء والمبعدين والمعتقلين ، لانتزاع حقوقه في الحياة الديمقراطية ، وعودة الحياة البرلمانية ، وتحقيق المزيد من التقدم على طريق اقامة المجتمع المدني، مجتمع المؤسسات الدستورية والقانون.

وقد أبدت كل الوفود الشعبية تعاطفها الشديد مع القضية العادلة التي يناضل من اجلها شعبنا وبعثت ببرقية وقعها اكثر من مائة شخصية من مختلف البلدان العربية ، يطالبون فيها الامير باعادة الحياة البرلمانية والكف عن سياسة القمع والارهاب ضد المواطنين.(منشورة في هذا العدد)

كما صدر عن الملتقى بيان سياسي، استعرض الاوضاع السياسية العربية والهجمة الامبركية المتعددة الاشكال والخطوات الصهيونية لفرض الاستسلام على المنطقة ، والاتفاقيات المذلة التي وقعها عرفات والحسين . وتحدث البيان عن الحصار على ليبيا ، واستهدافاته، داعيا الدول العربية الى رفض الحصار والتضامن مع الشعب الليبي. وفي موضوع الخليج والمناورات الامبركية جاء في البيان:

"والأخطر من كل ذلك هو الاحتلال العسكري الأمريكي المباشر والوقح للأرض العربية من خلال الحشود الأمريكية في الخليج والأردن. ومن خلال القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الجزيرة والخليج العربي والقرن الأفريقي، وحشد الأساطيل في المياه العربية، والقيام بالمناورات المشتركة مع بعض البلدان العربية في الخليج والأردن ومصر وسواها. الأمر الذي يشير إلى التحضير لتدخل عسكري واسع ضد العراق وأقطار عربية أخرى، يتكامل مع تحركات داخلية تهدف إلى ترتيب أوضاع المشرق العربي خاصة والوطن العربي عامة، بصورة تخدم الفصل الأخير من الفصول التصفوية والمذلة التي تمهن الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني في محاولة فرضها على الأمة العربية.

إن هذا الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني الشامل يلقى دون شك المقاومة على كل الجبهات، غير أن هذه المقاومة لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنها من احباط المخطط وما زالت تعتورها النواقص والثغرات ونقاط الضعف الكبيرة، الأمر الذي يشكل أخطر تحد أمام شعبنا العربي في كل أقطاره. وأمام حركة التحرر القومي لأمتنا. وقواها الثورية وبخاصة تلك المنضوية في إطار ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي.وإذا كانت الخطوة الهامة التي توافقت مع انعقاد الدورة الخامسة للملتقى والمتمثلة في انعقاد المؤتمر القومي التأسيسي لمقاومة الاستسلام، والتطبيع تشكل دفعاً جديداً أمام حركة التحرر الوطني لأمتنا وقواها الثورية لتشديد النضال من أجل تحقيق المهمة المركزية المتمثلة في مقاومة الاستسلام والتطبيع فوق كل ساحة وعلى الصعيد القومي تعزيزاً لمقاومة شعب مصر الرائد في هذا المجال، ولشعب الأردن ولبنان، فإن الدورة الخامسة للملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي تدعو إلى تشديد النضال على سائر الجبهات في معركة المواجهة الشاملة والمترابطة التي تخوضها أمتنا دفاعاً عن أمنها القومي وحقها في الوجود ومن أجل تحقيق أهدافها".

واعرب الملتقى عن وقوفه المطلق الى جانب شعب فلسطين في نضاله العادل لتحرير وطنه من المحتلين الصهاينة .

ودعا الى دعم المقاومة الوطنية والاسلامية اللبنانية التى حولت ارض الجنوب الى اتون نار تحت اقدام الصهاينة

واعرب الملتقى عن تضامنه مع ليبيا والعراق وضرورة رفع الحصار عن هذين البلدين العربيين، واكد على وحدة اليمن وضرورة توطيدها" على قاعدة الحوار الديمقراطي الشامل والتعددية ولمصلحة الاجماع الوطني الذي تمثله وثيقة العهد والاتفاق "

ودعا البيان

"إلى تعزيز النضال ضد الوجود العسكري الأمريكي المشكل تهديداً لأمتنا القومي وامتهاناً لكرامة أمتنا. وخاصة في الخليج والأردن والمياه الأقليمية العربية.

إننا ندعو إلى خوض معركة الديمقراطية فوق كل الساحات العربية مؤكدين تضامننا مع المناضلين ضد سياسة القمع ونهج الانفراد والاستئثار بالسلطة. وتغييب الجماهير وتهميشها وشل إرادتها وقمع حرياتها الفردية والعامة، مجددين الدعوة إلى التعددية السياسية وقيام دولة القانون واحترام حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية. وتحقيق المساواة بين المواطنين بما في ذلك تلك البلدان ذات التعدد العرقي والديني حيث لا بد للأقليات أن تحترم حقوقها وكرامتها كي تكون وحدة الوطن على أسس سليمة.

إن الدورة الخامسة للملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، إذ تقر التقرير السياسي لكامل المهام النضالية التي يتضمنها، تضع الأسس النضالية الأكثر فاعلية لتحقيق هذه المهام على مستوى كل ساحة عربية وعلى الصعيد القومي العام. وفي هذا السياق يرى الملتقى أن النجاحات التي تحققت بقيام الحوار في إطاره بين التيارات الأساسية للأمة والنضالات التي تمت على قاعدة البرنامج الكفاحي الذي أقره في دوراته السابقة، باتت تحتم نقلة نوعية تتطلب بذل أقصى الجهد من أجل النجاح في معركة بناء الحركة الشعبية القومية الجديدة على أسس جماهيرية وديمقراطية حقة. وعلى قاعدة أوسع عمل جبهوي يكرس نقاط الاتفاق الأساسية بين التيارات الثلاث المكونة للملتقى الحوار: التيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الماركسي. كذلك بين كل قوى التقدم والديمقراطية في أمتنا، ويضع الأسس لمتابعة الحوار حول نقاط الاختلاف بما يساعد في فهم هذه القوى لبعضها بعضاً والاستفادة من تجارب بعضها البعض. والاستفادة بما لدى كل منها من تجارب وزخم وطاقة، بما يخدم أهداف أمتنا.

إن السير في عملية بناء وحدة الحركة الشعبية والقوى التقدمية داخل كل قطر ووضع الصيغ المرنة والمنسجمة مع الظروف الملموسة، والتوصل إلى الصيغة الجبهوية الملائمة لتنسيق الجهد القومي الشامل، وقيادة حركة التحرر القومي لأمتنا، والحركة الشعبية العربية بما يوحد طاقاتها ويدعّم قواها، هي المهمة المركزية للملتقى والقوى المشاركة فيه، إلى انعقاد دورته المقبلة التي ينبغي أن تشهد ولادة الحركة الشعبية بصيغتها الجديدة، وبرنامجها الجديد وقيادتها الجديدة وأساليبها النضالية الجديدة.

بالمكشوف ، وين التعاون والتضامن؟

ابو خالد

في لقاء مع احد الاخوة الاعزاء من المملكة العربية، وفي مجرى استعراض وتقييم ما جرى في البحرين والتطورات الاخيرة ، لم يكن ممكنا القفز على موضوع العلاقات بين الوطنيين والديمقراطيين والاسلاميين في الجزيرة والخليج، خاصة وان لدي غصة من الكثير من الاخوان الذين لم يحركوا ساكنًا خلال السنة المنصرمة، وكان ما يجرى، في المريخ او جزيرة في المحيط الهادي !! وليس في جزر البحرين .

فقد بهتت العلاقات بين قوى المعارضة الخليجية بعد عودة الكثير من عناصرها الى داخل بلدانهم، ولم يتمكن التجمع الخليجي من مواصلة عمله بعد ١٩٩٢ نظرا للضغوطات الكبيرة التى تعرض لها ، وانفلاش اجتماعاته السنوية ، وبات كل طرف يهتم بشؤونه المحلية ولم يترك حيزًا صغيرا للعمل المشترك.

هل نتحدث عن الاشقاء في بلد خليجي كان منبرًا للمعارضة طيلة السبعينات وتشكلت فيها الكثير من لجان المناصرة؟

هل يمكننا ان نخجل من القول بان هناك حاجة ماسة الى تقديم المساعدات المالية الى قوى المعارضة والمعتقلين ، من قبل اخوتنا واصدقائنا واهلنا في بلدان الخليج والجزيرة، لاننا نعتبر انفسنا جزءًا منهم ، ولا يضيرنا ان نحصل على الدعم والمساندة ، بل هو واجب عليهم قبل ان يكون حقًا نضاليًا لشعب قدم الكثير من اجل قضية الديمقراطية ، والتى هي قضية مشتركة لكل جماهيرنا في مجلس التعاون الخليجي ؟ محزن واقعنا ، لانخجل من قول الحقيقة المرة ، ولا يضيرنا ان تشمت بنا الحكومة وانصار الظلم والبغي في منطقتنا ، ان حجم التعاون والمساندة لشعب البحرين من قبل الاشقاء اقل من القليل ، ولا يستحق الذكر ، بل ان بعض الاصدقاء قد بخلوا علينا حتى ببرقيات استنكار الى الامير في الذكرى العشرين لحل المجلس ، وبعضهم احتفظ ببرقية الاستنكار فقد يعيره الامير بالضيافة التى قدمها له اثناء الغزو الصدامي للكويت !

ولاننا معارضة لا تعرف اليأس وننتمي الى شعب لايبخل بالتضحيات ، والى امة صبورة جذورها ضاربة في عمق التاريخ، فسنستمر في التواصل والتاكيد لكل الاشقاء بان التعاون ضرورى ، وان الدعم لشعب البحرين وقواه الوطنية واجب على الجميع .

الأمل صحيفتك أيها القارىء الكريم ... فساهم بالكتابة فيها والتبرع اليها

AL AMAL
Bulletien Issued Jointly by
N. L. F & P. F. _ Bahrain

تصدر عن
الجبهة الشعبية في البحرين
وجبهة التحرير الوطني ـ البحرين